

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

التميز :

وكيله المحامي

التميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/١/٣ تقدم التميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٢/١٦١٧ بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٦ المتضمن وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية :

- ١- أخطأت المحكمة في وزن البينات وتطبيق القانون .
- ٢- أخطأت المحكمة باعتمادها على شهادة المشتكية وشهود النيابة على الرغم أن التميز حرم من مناقشة هذه البينات .
- ٣- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها في حكمها رغم تناقض أقوال المشتكين بالكامل أمام حماية الأسرة .
- ٤- أخطأت المحكمة بتطبيق القانون رغم أن التميز حرم من مناقشة البينة أمام المحكمة .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وورده موضوعاً وتأيد القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٢/١٢٨٢ تاريخ ٢٠١٢/١١/١٤ قد أحالت المتهم

ليحاكم لدى تلك المحكمة بالتهمة التالية :

- ١- هتك العرض خلافاً للمادة ٢٩٧ عقوبات .
- ٢- الاحتيال خلافاً للمادة ٤١٧ عقوبات .
- ٣- تدنيس مكان خلافاً للمادة ٤٧٥ عقوبات .
- ٤- ممارسة أعمال الشعوذة والسحر خلافاً للمادة ٤٧١ عقوبات .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بينات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

إن المجني عليها لهولندية الجنسية كانت ضمن مجموعة سياحية برحلة إلى مدينة العقبة وأنها مساء يوم ٢٠١٢/١٠/٧ بحدود العاشرة ليلاً أثناء مرورها ومراقبتها مقابل مسجد الشريف حسين بن علي في مدينة العقبة التقوا بالمتهم الذي يعمل خادماً متطوعاً للمسجد ويحوز مفاتيحه وعرض عليهم أن يصطحبهم بجولة سياحية داخل مرافق المسجد لقاء مبلغ خمسة دنانير عن كل واحد منهم وكان عددهم ستة أشخاص وبعد أن قبض منهم مبلغ ثلاثين ديناراً وأثناء تجوالهم بمرافق المسجد راودته نفسه بالاعتداء جنسياً على المجني عليها (التي لاحظ عليها أنها متوعدة فأوهمها بأنه رجل دين ولديه كرامات وأنه استشعر بأنها تعاني من مشكلة بمجرد النظر في عينيها وأنه يملك القدرة على معالجتها بالقرآن الكريم ، وإحساسها بالتوعدك ولما حلف لها بأنها ستكون بأمان انطلقت حيلته عليها ووافقت على ما ادعى بأنه علاج فأدخلها إلى المقصورة الملكية داخل المسجد وأغلق الباب بالمفتاح وانفرد بها داخلاً بعد أن رفض دخول أي أحد معهما للحفاظ على سرية العلاج ونجاعته ، وهناك وإمعاناً في إخضاع المجني عليها وإدخالها في جو من الروحانية للسيطرة والاستحواذ عليها قام بإشعال البخور وأجلسها القرفصاء وجلس مقابلها وأخذ يتمتم

وينفخ بأذنيها وأنفها وفمها ثم طلب منها الكشف عن ثدييها وقام بتقبيلهما والتحسيس عليهما بيديه واستطال بعدها إلى فرجها بعد أن أقنعها بتعريه جسمها من الأسفل وقام بالتحسيس عليه ثم قبلها على بطنها وأخذ يتحسس وينفخ في مؤخرتها وما لبث أن أولج أحد أصابعه في فتحة شرجها ولما أحست المجني عليها بأن ما يمارسه لا يمكن أن يكون علاجاً انتصبت واقفة وارتدت ملابسها فقام بضمها إليه من الخلف والتحسيس على ثدييها ثم مكنها من الخروج بعد فتح الباب طالباً منها الحفاظ على نظافة أعضائها التناسلية وعدم إخبار أحد عن كيفية العلاج ، ولما خرجت كان يبدو عليها الصدمة والانهياء وأخذت بالبكاء ولذا المتهم بالفرار وتم الإخبار وجرت الملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة وتوصلت إلى الآتي :

أولاً : بالنسبة لجناية هتك العرض وفق أحكام المادة ٢٩٧ عقوبات المسندة للمتهم :

بتطبيق القانون على وقائع هذه القضية تجد المحكمة بأن أفعال المتهم المتمثلة بقيامه بعد اخضاع المجني عليها إلى إرادته عن طريق إيهامها بكراماته وقدرته على شفاء الأمراض مما حرّمها القدرة على المقاومة ثم استطال إلى عوراتها وتحسس مواطن العفة لديها بيديه وفمه وضمها إليه وملاصقة جسده من الأمام لجسدها من الخلف فإن أفعاله هذه قد شكلت كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض المسندة إليه حيث تحققت أركانها على الوجه التالي :

١- الركن المادي :

وقد تحقق هذا الركن بارتكاب المتهم لفعل مناف للحشمة أوقعه مباشرة على جسد المجني عليها دون رضاء منها فأخل إخلالاً جسيماً بعاطفة الحياء العرضي لديها وقد كان فعله على درجة من الجسامة والفحش وتضمن مساساً بعورات المجني عليها التي تحرص على صونها والذود عنها كسائر البشر .

٢- الركن المعنوي :

وقد تحقق بأفعال المتهم الركن المعنوي للجريمة حيث ارتكب فعله عمداً وانصرفت إرادته إلى المساس بحياء المجني عليها وهو يعلم بأنه محظور عليه إتيان هذه الأفعال وبذلك توافر بحقه عنصرا الركن المعنوي وهما العلم والإرادة .

٣- الركن القانوني :

وقد تحقق هذا الركن بشمول أفعاله بالتجريم ذلك أنها تمت تحت وطأة الحيلة والخداع اللذين أعدهما رضا المجني عليها .

ثانياً : بالنسبة لجنحة ممارسة أعمال الشعوذة والسحر طبقاً للمادة ٤٧١ عقوبات : فتجد المحكمة بأن أفعال المتهم بشأن هذه الواقعة لا تشكل هذا الجرم إذ أن النص الوارد بهذا الخصوص (المادة ٤٧١/١) عقوبات قد اشترطت التكسب من هذه الممارسة حيث اشترطت (.. بقصد الربح) وهذا غير متوافر بقضيتنا مما يفقد هذا الجرم ركنه القانوني ويستوجب عدم مسؤولية المتهم عنه .

ثالثاً : بالنسبة لجنحة الاحتيال وفق أحكام المادة ٤١٧ عقوبات :

فتجد المحكمة بأن أفعال المتهم بقبضه مبلغ ثلاثين ديناراً لقاء الجولة السياحية في المسجد لا يتشكل هذا الجرم إذ لم يتم استخدام أي طرق احتيالية وتم تنفيذ المشروع وهو الجولة وبذلك يفقد هذا الإسناد لركنه القانوني مما يستوجب إعلان عدم مسؤوليته عنه .

رابعاً : بالنسبة لجنحة تدنيس مكان عباده طبقاً للمادة (٢٧٥) عقوبات فتجد المحكمة أن أفعال المتهم المتمثلة بارتكابه الفاحشة مع المجني عليها داخل الغرفة (المقصورة) الملحقة بالمسجد لم تتم في مكان العبادة ذاته هذا بالإضافة إلى أن القصد الجرمي المتطلب لمثل هذه الجنحة يتمثل في قصد إهانة الدين الذي يتبع له مكان العبادة وهذا ما لم يتوافر بفعل المتهم إذ كان قصده كما استخلصته المحكمة هو قضاء وطره وتحقيق شهوته ، مما ينفي عليه إعلان عدم مسؤوليته عن هذه الجنحة .

بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٦ وفي القضية رقم ٢٠١٢/١٦١٧ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى حكمها المتضمن :

١- عدم مسؤولية المتهم (المميز) عن جنايتي الاحتيال وتدنيس مكان خلافاً لأحكام المادتين ٤١٧ و ٤٧٥ من قانون العقوبات لانتفاء الركن القانوني .

٢- تجريمه بجناية هتك العرض بحدود المادة ٢٩٧ من القانون ذاته والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم .

لم يرتضِ المتهم بالقرار الذي طعن بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز كافة الدائرة حول الطعن في وزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وبوصفها محكمة موضوع وبما لها من حق في وزن البينة وتقديرها عملاً بالمادة ١٤٧/٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية قنعت من البينة التي قدمتها النيابة العامة بالواقعة الجرمية التي توصلت إليها واعتنتها ولا معقب عليها في ذلك من قبل محكمتنا ما دامت البينة المعتمدة في الحكم قانونية وتؤدي للنتيجة التي انتهى إليها .

وفي الحالة المعروضة فالبينة التي استندت إليها محكمة الموضوع قانونية واستخلصها للنتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه جاء سائغاً ومقبولاً فتغدو هذه الأسباب مستوجبة للرد .

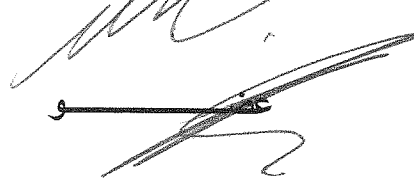
لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٤/٤ م

القاضي المترئس

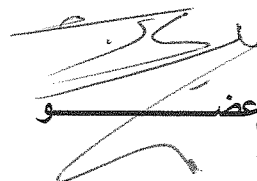


عضو



عضو

عضو



عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ.د.

